جمهورية مصر العربية

بيان

السيد الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية

رئيس وفد جمهورية مصر العربية

خلال

الشق رفيع المستوى بالدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

جنيف – ٣ مارس ٢٠٠٨

رجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

تسعدنى المشاركة باسم مصر فى أول حوار رفيع المستوى يجريه المجلس منذ حصول مصر على عضويته فى يونيو الماضى. وأود التأكيد بهذه المناسبة على الأهمية الكبيرة التى توليها مصر لدعم أعمال المجلس، باعتباره نقلة نوعية فى تناول الأمم المتحدة لقضايا حقوق الإنسان. وستحرص مصر طوال فترة عضويتها بالمجلس على التعاون بشكل بناء مع جميع الأطراف، على أساس الاحترام المتبادل، بهدف الوصول إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وبهدف جعل المجلس جهازاً قوياً وفعالاً.

لقد كان انشاء المجلس قبل عامين علامة فارقة فى تاريخ حقوق الإنسان، حيث كان الأمل . . ولايزال .. أن يتفادى المجلس لدى اضطلاعه بمسئولياته المثالب التى شابت عمل لجنة حقوق الإنسان السابقة من انتقائية وتسييس وازدواجية فى المعايير، وأن يقوم بالبناء على الإنجازات التى حققتها اللجنة، بما يزيد من فعالية منظومة الأمم المتحدة فى مجال تعزيز حقوق الإنسان وكفالة إحترامها.

كان الأمل . . ولايزال . . أن يتم تناول كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع على قدم المساواة، دون تفرقة أو تمييز . . لا بتقديم بعض الحقوق على الأخرى، ولا بإنفاذها فى مناطق بعينها دون غيرها.

وإذا كان الوقت لايزال مبكرا لإصدار تقييم نهائى بشأن قدرة المجلس الفعلية على تحقيق تلك الآمال، إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المجلس يواجه عدداً من التحديات الحقيقية التى نخشى من أن تمس بفاعليته ومصداقيته، ومن ثم سنلقى الضوء على أبرزها حرصا على التنبيه إليها والتحذير منها.

السيد الرئيس

لقد شهدت الأراضى الفلسطينية المحتلة عدوانا اسرائيليا جديدا خلال الأيام الأخيرة ، عدوانا خلف وراءه أكثر من ١١٠ شهيدا الكثير منهم من النساء والأطفال ومئات الجرحى الذين تقطعت بهم سبل العلاج، بما يمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، يخالف كافة حقوق الإنسان والاعراف والمواثيق الدولية وكذا مبدأ التناسب ، و إذ نؤكد على رفض كافة صور العنف من كل الأطراف ، فلا بد من الإقرار بأن الوضع الراهن إنما يجئ أولاً و قبل كل شيء كنتيجة مباشرة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، و للأسف الشديد، فإنه يدلل أيضاً على أن إخفاق المجلس و آليات الأمم المتحدة الأخرى في التصدي للممارسات الإسرائيلية، عبر توجيه رسالة حازمة و موحدة لإسرائيل، قد ساهم في تشجيعها على التمادي في انتهاكاتها.

ولاشك أن الوضع الحالى يعد أحد نتائج اخفاق المجلس فى إنفاذ قراراته بشأن فلسطين ، حيث نلمس من المجلس حرصا بالغا على متابعة تنفيذ قرارات بعينها سبق له اتخاذها ، مقابل قدر من عدم الاهتمام بالمتابعة والإنفاذ عندما يتعلق الأمر بالقرارات التى تتناول إنتهاكات حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وفى مقدمتها حق المواطنين الفلسطينيين فى تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة التى نصت عليها قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة منذ عام ١٩٤٧. ومن الأسف أن هذه الحقوق وتلك القرارات تواجه بإنقسام فى المواقف التصويتية لأعضاء المجلس، الأمر الذى نراه ضارا بقدرة المجلس على الاضطلاع بولايته، ومعرقلا لاستجابته للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى.

كما أن وقوف المجلس مكتوف الأيدى إزاء رفض إسرائيل المستمر تنفيذ قراراته ينتقص من فاعلية ومصداقية المجلس، ويدفعنا للتساؤل عما فعل المجلس وعما إقترحه مكتب المفوضية للتأكد من إمتثال إسرائيل لقرارات الدورات الإستثنائية للمجلس، والأسباب التى حالت دون قيام المجلس والمكتب بعرض بدائل عملية لتنفيذ تلك القرارات، بدلا من التذرع بذرائع إدارية وبيروقراطية وإلتزام الصمت التام إزاء إستمرار رفض إسرائيل إستقبال لجان التحقيق التى قرر المجلس إيفادها للأراضى المحتلة. كل ذلك يدفعنا للتشديد على أهمية تضافر جهود كل الأطراف، بما فى ذلك مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لإصلاح هذا الخلل، بغية التعامل بشكل فعال مع هذا التحدى الخطير الذى يواجه عمل المجلس.

السيد الرئيس

مثلما أسهمت مختلف الأمم والثقافات فى مسيرة التطور الحضارى والعلمى والمعرفى للبشرية، فإن المنظومة الإنسانية للقيم والمثل والمبادئ، ومن بينها مبادئ حقوق الإنسان، ليست حكرا على حضارة دون غيرها، وليست إرثا اختص به التاريخ مجموعة من الدول دون سواها، بل هى نتاج لعملية متجددة ومتصلة من التفاعل والتطور منذ بدء التاريخ، أثرتها وصقلتها روافد متعددة من الحضارات والديانات والثقافات، بحيث يمكن إعتبار ما تراضت عليه الامم المعاصرة من قيم مشتركة بمثابة حصاد لما غرسه الجميع، وبما ينفى حق أى حضارة بذاتها أو مجتمع بعينه احتكاره أو ادعاء الفضل فيه دون الآخرين.

وقد كانت مصر دائما طرفا فاعلا فى الحركة العالمية لحقوق الإنسان، وشاركت بفعالية من خلال الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان فى التفاوض على المواثيق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وكانت دائما فى مقدمة الموقعين والمصدقين على كافة تلك المواثيق.

وتتمتع مصر ومنذ زمن طويل بإرادة سياسية أكيدة لتطوير واقع حقوق الإنسان على الصعيد الداخلى. وخطت مصر خلال الفترة الماضية خطوات هامة على طريق تطوير منظومة حقوق الإنسان، سواء على المستوى

التشريعى، أو المؤسسى، أو على مستوى السياسات والممارسات، وأيضا فيما يخص جهود نشر ثقافة حقوق الإنسان، التى ستظل دوما شرطاً لازماً يصعب بدونه تحقيق التقدم المنشود فى هذا المجال الحيوى. وتحرص مصر على المراجعة الدورية لإطارها التشريعى الوطنى فى مجال حقوق الإنسان، لمداومة تحديثه، ولضمان توافق كافة القوانين ذات الصلة مع المستجدات، سواء على الصعيد الوطنى أو الدولى. كما حرصنا على تعزيز الإطار المؤسسى الوطنى الخاص بحقوق الإنسان من خلال تأسيس عدد من المجالس الوطنية المتخصصة على رأسها المجلس القومى لحقوق الإنسان والمجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للأمومة والطفولة، فضلا عن إنشاء إدارات ووحدات تعنى بموضوعات حقوق الإنسان بالوزارات السيادية، كالداخلية والخارجية والعدل ومكتب النائب العام. ويتكامل مع هذا كله حرص موازى على نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، من خلال نظام التعليم بمراحله المختلفة، إضافة إلى تكثيف حملات التوعية بإستخدام شتى وسائل الإعلام، وكذا تدريب القائمين على انفاذ وتطبيق القانون ورجال الإعلام والبرلمانيين على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والتعامل بجدية وبشفافية مع الشكاوى والاستفسارات والطلبات الخاصة بموضوعات حقوق الإنسان، الواردة من جميع الآليات الوطنية المعنية بهذا الشأن، وكذلك الآليات الدولية والإقليمية التى تنضم لها مصر.

وبينما تفخر مصر بما حققته من تقدم ملموس فى مجال إعلاء وصون حقوق الإنسان، فإنها تدرك تماماً أن تطوير منظومة حقوق الإنسان فى مصر، كما فى أى بلد آخر، هو عملية مستمرة ومتواصلة، كما أنه، أسوة بأى تغيير مجتمعي آخر، يظل عملية تراكمية الأثر، يُسهم فيها جيل من بعد جيل. ومن ثم، ورغم جملة التحديات التى تواجه جهودنا فى هذا الشأن وأبرزها مشكلات الأمية والبطالة والفقر وغير ذلك من معوقات إقتصادية ومجتمعية، فإن حكومة جمهورية مصر العربية تبقى ملتزمة بشكل كامل بالمضي فى تطوير منظومة حقوق الإنسان فى مصر، وهو التطوير الذى يتم من خلال تفاعل رؤى وإسهامات كل فئات المجتمع المصري مع متطلباته السياسية والثقافية، انطلاقا من اقتناع راسخ بأن التطوير المستمر لتلك المنظومة، هو السبيل الوحيد لتحقيق مصالح المجتمع المصري ولضمان استقراره وتقدمه ورفاهيته.

السيد الرئيس

إن قضية حقوق الإنسان من أنبل القضايا التى يتشرف أى منشغل بالعمل العام بالإسهام فى دفعها للأمام، أياً كان قدر إسهامه أو عطائه. إلا أن تسييس قضايا حقوق الإنسان أو إنتقائية التعامل معها من شأنه أن يلحق بالغ الضرر بجهود تطوير منظومة حقوق الإنسان وترسيخ مفاهيمها، سواء على المستوى الدولى أو فى الإطار الداخلي لكل دولة. لذا نجد لزاما علينا أن ننبه إلى خطورة ما يمكن أن يلحق بهذه الجهود من ضرر جراء الإزدواجية فى التعامل الدولى مع قضايا حقوق الإنسان، والتى توحى للكثيرين بأن تلك القضايا تستخدم، فى بعض الأحيان، لممارسة الضغوط على بعض الدول لاعتبارات سياسية، فى حين لا يتم الإلحاح عليها بنفس القدر مع دول أخرى.

لذلك، وبدافع مخلص لتعزيز العمل الجماعي الدولي فى مجال حقوق الإنسان، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التمسك الكامل بتطبيق معايير واحدة وثابتة فى التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان فى العالم، بصرف النظر عن المنطقة الجغرافية التى تحدث فيها تلك الانتهاكات، وأيضاً دون تفرقة أو تمييز بين الحقوق المدنية والسياسية من جانب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب آخر، باعتبار أن جملة هذه الحقوق متكاملة ومترابطة ومتصلة، ومن ثم تستحق الحفاظ عليها والدفاع عنها بذات القدر.

السيد الرئيس

قبل أن أختم مداخلتي لا يسعني إلا أن أشير إلى نقطة ذات إتصال مباشر بعملنا، وهى المتعلقة بتواتر حالات الإساءة غير المبررة للأديان. ومع التشديد على تقديرنا الكامل لقيمة وأهمية حرية التعبير، وإعلائنا لهذه الحرية وتمسكنا بها لأنفسنا، وقبل ذلك لغيرنا، ومع من نتفق ومن نختلف، إلا أننا فى الوقت ذاته نرفض توصيف الإساءات المتكررة لأديان ومقدسات الغير بإعتبارها ممارسة مشروعة للحق فى التعبير. فالحق فى التعبير ليس مقصوداً لذاته، ولا يجب أن يكون مطلقاً، بل انه وارد تقييده وفقاً للقانون الدولى لحقوق الإنسان، ويتم ضبط ممارسته فى كل دولة من الدول، وهو ما تؤكده الصكوك القانونية الدولية، وعلى رأسها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي تؤكد أن جميع الدول أضحت ملزمة بتجريم أي آراء تحض على الكراهية أو العنف على أساس ديني أو عرقي. ونحن من جانبنا نرى أن إزدراء الأديان لا يمكن أن يكون مظهراً صحياً من مظاهر حرية التعبير، فضلاً عن أنه يعد المقدمة التى تمهد الطريق الحتمى -بعلاقة سببية واضحة- لوقوع انتهاكات فعلية لحقوق المنتمين للديانة أو المعتقد محل الإساءة.

لهذا كله فإن مصر تدعو جميع الأطراف لتدبُر الأمر بحكمة وموضوعية، والنظر إليه من منظور يتسم بالمودة وسعة الأفق، وليس من منظور المواجهة أو التحدي. ومن جانبنا نَعِدُ بان نكون أول المشاركين فى هذا التواصل، بعقل مفتوح وسعة صدر، إذ أن ذلك وحده هو السبيل لضمان صون الحق فى التعبير، مع كفالة احترام مشاعر الآخرين، وعدم المساس بمقدساتهم. وترى مصر، مع باقي الدول الإسلامية، أهمية قيام المجلس بدور فعال فى حث الدول، فى إطار النظام القانونى والدستورى لكل منها، على توفير الحماية الواجبة، من أفعال الكراهية والتمييز والترهيب والإكراه الناشئة عن تشويه صورة الأديان، وكذلك على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التسامح واحترام جميع الأديان.

السيد الرئيس

كانت مصر ولا تزال تأمل فى أن يكون هذا المجلس محفلا حقيقيا لتعزيز واحترام حقوق الإنسان، وإعلاء كافة الحقوق والحريات الأساسية دون تفرقة أو تمييز....

نريده مجلساً يقر بأن الحق فى تقرير المصير، والتحرر من الاحتلال الأجنبى، يأتى فى طليعة الحقوق التى ينبغى الدفاع عنها والتأكيد عليها.. مجلساً يتذكر دائماً أن رسالته الأساسية هى إعلاء حقوق الإنسان – أى إنسان وكل إنسان–، وضمان عدم انتهاك أبسط حقوقه الأساسية، ويرفض إقحام إعتبارات سياسية فى موضوعات تبقى من قبل ومن بعد متعلقة حصريا بحقوق الإنسان...

نتطلع إلى مجلس يحمى الأديان والمعتقدات من الازدراء والتشهير، بقدر حرصه على إعلاء حرية الرأى والتعبير، ويتصدى لكافة مظاهر العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب، بقدر حرصه على إشاعة قيم التسامح وقبول الآخر...

نبتغى مجلساً يتخذ خطوات عملية وملموسة لوضع حق الشعوب فى التنمية موضع التنفيذ، وينقله من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق، ويقر بحق الإنسان فى الدواء والغذاء، بقدر تأكيده على حقه الأصيل والأكيد فى ممارسة الديمقراطية، وإعلاء حكم القانون وتطبيق الحكم الرشيد...

ونأمل فى مجلس تسوده ثقافة تقوم على الحوار الموضوعي، والتعاون الإيجابي والمشاركة، وليس على الصدام والمواجهة السياسية، وتنجح أليآته المتعددة فى الاضطلاع بمهامها، وفقاً لمراجع إسنادها والمبادئ التى تحكم عملها، وهو ما سيصب مباشرة فى نجاح المجلس ككل فى أداء رسالته.

هذا . . سيدى الرئيس . . هو المجلس الذى نأمل فى رؤيته . وكلنا ثقة فى أنكم وأعضاء المجلس تشاطروننا هذا الأمل ، ولن يكون الانتقال من الآمال إلى الواقع ممكنا ما لم تتكاتف جهودنا وتتحد إراداتنا .

و شكراً،